

Distr.: General  
29 September 2006  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/528) التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بما أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة من تقدم، وإلى ردّه المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/529)، الذي أخذ فيه علما باعترامي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا بتمويل من الميزانية العادية. ولنفس الغرض، أود بهذه الرسالة إبلاغكم بآخر ما حققته اللجنة المشتركة من إنجازات واضطلعت به من أنشطة. فمن خلال المساعي الحميدة التي أقوم بها، وبدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، عملت على تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا.

باستخدام المبلغ النهائي المخصص من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وقدره ٥,٦ مليون دولار، والمبلغ الأولي المخصص لعام ٢٠٠٦ وقدره ٧,٥ مليون دولار، استطاعت اللجنة المشتركة أن تمضي بالعملية قدما بسلاسة وأمان وأن تترك باب الحوار والاتصال مفتوحا بين البلدين. وفيما يلي بعض الأنشطة التي قدّم لها فريق الأمم المتحدة للجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا دعما فنيا وتقنيا ولوجيستيا.

كما سبق أن أبلغتكم (S/2006/419)، وجّهت الدعوة، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إلى بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون وإلى أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا، للحضور إلى غرينتري، نيويورك، حيث وقّع اتفاق غرينتري بين جمهورية الكاميرون وجمهورية نيجيريا الاتحادية بشأن طرائق الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي. ووقّع الاتفاق أيضا أربع دول شاهدة (ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وقد أنشأ الاتفاق لجنة متابعة لتتولى رصد تنفيذ الاتفاق. وسبق أن اجتمعت لجنة المتابعة التي تدعمها اللجنة المشتركة بين



الكاميرون ونيجيريا مرتين، في ١٠ تموز/يوليه و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ويُتوقع أن تجتمع بعد ذلك شهريا حسب الاقتضاء.

ويعمل فريق مراقبي الأمم المتحدة المدنيين التابع للجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا مع لجنة المتابعة أيضا. ويتوقع أن تقوم اللجنة المشتركة، في أعقاب الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي (آب/أغسطس ٢٠٠٦)، بتعيين مراقبين قد يصل عددهم إلى حد القوام الأقصى المأذون به، ونشرهم في شبه الجزيرة لتدعيم هذا الإنجاز كما حدث قبل ذلك في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود البرية.

وقد أفاد فريق مراقبي الأمم المتحدة، الذي طُلب منه أيضا أن يرافق عملية ترسيم الحدود والذي يعمل بمعية ممثلين من الكاميرون ونيجيريا، بأن الحالة لا تزال هادئة على طول الحدود. وفيما يتعلق بحقوق السكان المتأثرين وسلامتهم، واصلت اللجنة المشتركة أيضا النقاش مع الكاميرون ونيجيريا وشركاء التنمية بشأن تنفيذ مشاريع لتعزيز التعاون عبر الحدود تعود بالفائدة على السكان المحليين على جانبي الحدود.

وقد أحرزت الأنشطة المتصلة بعملية ترسيم الحدود تقدما مطّردا، وإن شأها بعض حالات التأخير. وتم حتى الآن ترسيم ما يقرب من ٤٦٢ كيلومترا. وسيستوعب عملية الترسيم وضع الدعامات وإجراء مسح نهائي ووضع خرائط نهائية تمّول من التبرعات. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تستوفي قريبا الموارد المالية المطلوبة لنشر عقود ترسيم الحدود على موقع المشتريات على الشبكة لطلب تقديم عروض. ووقّعت اللجنة المشتركة اتفاقا مع اللجنة الأوروبية لتقديم تبرعات بمبلغ ٤ مليون يورو، وهو مبلغ من شأنه أن يساعد، حال تسلمه، على تغطية التكلفة التقديرية الأولية البالغة ١٢ مليون دولار لكامل عملية ترسيم الحدود. وقد وردت من قبل تبرعات من الكاميرون ونيجيريا قدرها ثلاثة ملايين دولار ومن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قدرها مليون جنيه ومن اللجنة الأوروبية ورد مبلغ ٣٢٠ ٠٠٠ يورو ومن كندا مبلغ ٢٧٣ ٥٠٨ دولار كندي.

وفيما يتعلق بالحدود البحرية، يتوقع أن يتم الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية في عام ٢٠٠٦. وسيستج هذا للجنة المشتركة أن تتناول، حسب الاقتضاء، النقطة الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وغينيا الاستوائية.

وبالإضافة إلى إكمال عمليتي الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وشبه جزيرة باكاسا (آب/أغسطس ٢٠٠٦)، سيصبح بمقدور اللجنة المشتركة في عام ٢٠٠٧ أن توجه مزيدا من التركيز على عملية ترسيم الحدود، وعلى تعزيز التعاون عبر الحدود، وعلى حقوق السكان

المتأثرين. فإذا أخذ في الاعتبار ما أحرز من تقدم حتى الآن في عملية ترسيم الحدود والجدول الزمني للأنشطة المتصلة باتفاق غرينتري، يتوقع بالفعل أن اللجنة المشتركة لن تكون قادرة على استيفاء ولايتها كاملة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

أود أن أؤكد أن اللجنة المشتركة كانت، حتى عام ٢٠٠٣، تموّل بالكامل من الأموال الخارجة عن الميزانية. وكانت أنشطة اللجنة المشتركة تموّل خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد قدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والسويد وكندا والنرويج والنمسا دعماً فنياً وتقنياً لأعمال اللجنة المشتركة (خبراء عسكريين وقانونيين)، إضافة إلى الدعم اللوجستي المقدم من حكومتي الكامبيرون ونيجيريا.

وفي ضوء أهمية فعالية هذه المهمة من حيث التكلفة، والمهام الكبيرة المتبقية في هذه المرحلة من عمل اللجنة المشتركة، ومع مراعاة أن رئيسي جمهورية الكامبيرون ونيجيريا جدّدا مؤخرًا التزامهما بمتابعة التنفيذ السلمي لحكم محكمة العدل الدولية، وبالعامل معاً للمضي بالعملية قُدماً حتى نهايتها، فإنني أطلب موارد إضافية من الميزانية العادية للجنة المشتركة لعام ٢٠٠٧، للمساعدة في مواصلة التنفيذ السلمي لحكم محكمة العدل الدولية.

وسأكون ممتناً لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان